

رخصة اقتصادية جديدة في أبوظبي خلال 2022 25593



نمو رخص الأنشطة المهنية 161% والسياحية 43.6% والصناعية 17.9% -
معدلات مرتفعة للالتزام بحقوق المستهلك والعلامات التجارية والملكية الفكرية
73212 رخصة مجددة -

أبوظبي: «الخليج»

أوضح التقرير السنوي 2022 لمركز أبوظبي للأعمال، التابع لدائرة التنمية الاقتصادية - أبوظبي، نمواً في المؤشرات الرئيسية، الأمر الذي يعكس حيوية قطاع الأعمال رغم التحديات التي يواجهها الاقتصاد العالمي، مع تسجيل معدلات مرتفعة للالتزام بحقوق المستهلك والعلامات التجارية والملكية الفكرية.

وارتفع عدد الرخص الاقتصادية الجديدة إلى 25593 رخصة، وبلغ عدد الرخص المجددة خلال العام الماضي 73212 رخصة ما يعكس استمرار النمو القوي والثقة في قطاع الأعمال بالإمارة.

نمو

سجلت الرخص الاقتصادية المهنية والسياحية والصناعية الجديدة معدلات نمو ملحوظة، ما يؤكد جاذبية هذه القطاعات للمستثمرين والفرص التي توفرها لنمو وازدهار الأعمال، حيث بلغ عدد الرخص المهنية خلال العام الماضي 635 رخصة مقارنةً بـ243 رخصة في عام 2021 بنمو 161%، والرخص السياحية 181 رخصة بنمو 43.6% مقارنةً بـ126 رخصة في عام 2021، فيما بلغ عدد الرخص الصناعية الجديدة 243 رخصة بزيادة 17.9% مقارنةً بـ206 رخص في عام 2021.

وحسب تقرير النشاط التجاري في أبوظبي لعام 2022، بلغ عدد الرخص الجديدة في المجال التجاري 23947، ما يشكل نسبة 93.5% من إجمالي الرخص الجديدة. وبلغ عدد الرخص الحرفية الجديدة 560 رخصة، و25 رخصة جديدة في مجال الزراعة والثروة السمكية والحيوانية. جاذبية الأعمال

وقال راشد عبدالكريم البلوشي، وكيل دائرة التنمية الاقتصادية - أبوظبي: «يأتي استمرار نمو الرخص الجديدة والمجددة في إمارة أبوظبي تأكيداً على جاذبية قطاع الأعمال في الإمارة في ظل التحديات الجيوسياسية والاقتصادية، التي أثرت في ثقة المستثمرين والأنشطة التجارية في مختلف أنحاء العالم. ويعتبر هذا النمو مؤشراً على نجاح السياسات والمبادرات التي اتخذتها أبوظبي لتمكين الإمارة من مواصلة مسيرتها في التنوع الاقتصادي والتطوير المستمر للأطر التشريعية والتنظيمية والبنية التحتية والتحول الرقمي من أجل توفير فرص متنوعة للمستثمرين». وأضاف: «نواصل تطوير منظومة الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتمكين الأعمال من النمو والازدهار، ونحرص على تلبية متطلبات المستثمرين وحماية حقوق المستهلك والملكية الفكرية في ظل سعينا لترسيخ اقتصاد مستدام قائم على المعرفة والابتكار».

حملات تفتيش

أوضح تقرير مركز أبوظبي للأعمال قيام إدارة حماية العلامات والوكالات التجارية بـ5169 زيارة رقابية و213 حملة تفتيشية خلال العام الماضي لضمان التزام المنشآت بالقوانين والتعاميم المنظمة للحركة التجارية في الإمارة، وانخفض عدد المخالفات إلى 420 مخالفة مقارنةً بـ479 في عام 2021، كما قامت بتنظيم 10 ورش توعوية بشأن التمييز بين السلع الأصلية والمقلدة.

وقامت إدارة حماية المستهلك بتنظيم 9147 زيارة ميدانية و153 حملة تفتيشية، وبلغ عدد الشكاوى التي تم حلها 5064 شكوى تصل قيمتها إلى 27.6 مليون درهم، مقارنةً بـ4209 شكوى في عام 2021.

وخلال العام الماضي، قامت إدارة الرقابة والتفتيش بزيادة عدد الزيارات الرقابية إلى 185759 زيارة مقارنةً بـ179457 في عام 2021، وسجلت المخالفات انخفاضاً من 7080 حالة في عام 2021 إلى 3813 حالة في عام 2022. حيوية قطاع الأعمال

قال محمد منيف المنصوري، المدير التنفيذي لمركز أبوظبي للأعمال: «تؤكد مؤشرات التقرير السنوي لعام 2022 حيوية قطاع الأعمال في أبوظبي في ظل بيئة تتميز بالصعوبات على الصعيد العالمي، كما أن معدلات النمو المسجلة تأتي مقارنةً بمستويات مرتفعة في الفترة المقابلة، أي عام 2021 الذي شهد ارتفاعاً ملحوظاً في الأنشطة مع بداية التعافي من تداعيات جائحة كوفيد 19».

وأضاف: «ضمن جهودنا لتسهيل بدء وممارسة الأعمال وتحفيز رواد الأعمال، قمنا بتوسيع نطاق رخصة «تاجر أبوظبي» التي تتيح لرواد الأعمال والمشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة البدء بممارسة أعمالهم وتوسيع أنشطتهم التجارية دون الحاجة إلى توفير مقر للعمل لمدة ثلاث سنوات، وذلك بإضافة 126 نشاطاً للرخصة. كذلك، قمنا بإتاحة ترخيص 1200 نشاط دون اشتراط تقديم عقد إيجار لمقر العمل في العام الأول. ونواصل جهودنا لتعزيز التنافسية الإمارة وتعزيز مكانتها كوجهة مفضلة للأعمال والاستثمارات».

